

شخصيات أكاديمية واجتماعية وسياسية ومنظمات مجتمع مدني في الحديدية:

# الانتخابات النيابية حق دستوري لا يمكن مصادرتة أو إخضاعه للمساومة

## المشترك إذا أراد مقاطعة الانتخابات فهذا شأنه لكننا كمواطنين سنمارس حقنا الدستوري



أكدت عدد من الشخصيات الاتحادية والأكاديمية والاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني في محافظة الحديدية أهمية التهيئة والإعداد الأمثل لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في الـ (27) من أبريل القادم كحق دستوري وديمقراطي لا يمكن تجاوزه معتبرة ذلك أمراً ضروريا التزاماً بدستور الجمهورية اليمنية الذي ينص على أن فترة مجلس النواب هي ست سنوات حسب المادة الدستورية (65) التي تنص على "إن مدة مجلس النواب (6) سنوات شمسية تبدأ من ال اجتماع له بدعوة رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بـ(60) يوماً وأشارت إلى أن التهيئة والإعداد للانتخابات ليست انتهاكاً أو مخالفة للدستور بل على العكس هي التزام بما جاء فيه.

وأضافت في أحاديث أدلت بها لـ "14 أكتوبر" أن التعديل أو إصدار قانون انتخابات جديد بموجبه يجري تشكيل لجنة جديدة للانتخابات يختار أعضاؤها من بين قضاة مرشحين بدلاً من لجنة تشكل على أساس التمثيل الحزبي، ليس خروجاً على الدستور إنما حق دستوري لمجلس النواب حسب المادة (85) من الدستور. فإلى الحصيلة:

أجرى اللقاءات/ أحمد كنفاني

## تنصل المشترك عن الانتخابات اعتراف بالهزيمة وعدم القدرة على العطاء

## لجنة الانتخابات قوتها مستمدة من الشعب وتشكيلها ليس مخالفة للدستور

أهلية وتارة أخرى أن البرلمان غير شرعي وغيرها وهم يعرفون أنهم بذلك يعبرون عن نياتهم السيئة وليس عن الشعب لكن توجيهات رئيس الجمهورية كانت حاسمة إيماناً منه بإرساء مبدأ الديمقراطية وإبقائها لدى الشعب صاحب الاستحقاق ومن ثم قام البرلمان بترشيح (15) قاضياً تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وصدر قرار جمهوري بتعيين (9) قضاة من أكفاً وأعدل وأنزاه القضاة ولا اعتقد حتى أن أحزاب اللقاء المشترك لهم رأي غير ذلك أو أن قانون الانتخابات غير صالح لإقامة انتخابات حرة ونزيهة.. فلماذا لا تترك أحزاب اللقاء المشترك تهديدها وتشاؤمها وتستعد لخوض الانتخابات وتقديم برنامجها للشعب والاحتكام إليه، فهذا هو الخيار الوحيد أمامهم لبقائهم إذا كانوا حقاً يقدمون مصلحة الوطن والشعب على مصالحهم الشخصية والحزبية.

### الحقيقة الساطعة

وأوضح الأخ / عبدالستار زغفور مدير إدارة المشترك بشركة النفط في الحديدية أن: الانتخابات استحقاق للشعب وحده والحقيقة أنهم يعرفون مستوى شعبيتهم ( المعارضة) ولكنهم دائماً ما بغالطون الشارع ويغالطون أنفسهم ويعملون حقاً ويعلم الجميع أن رصيدهم مجتمعين وممتلكين لا يساوي أكثر من 20% وقد سئمتنا أسطواناتهم المشروخة تارة أن اللجنة العليا للانتخابات غير عادلة وتارة أن الشعب لا يدري بصالحته والحقيقة أنهم وهمون ويعيدون كل البعد عن الشعب وهمومه وانهم متفوقون على أنفسهم وما دعوا إليه مؤخراً من هبة جماهيرية لم يستجيب لهم فيها احد وفي هذا دليل وتأكيد على مدى إفلاسهم وأن الشعب يعي مصطلحه أكثر منهم.

### جوهر الديمقراطية

وأوضح الأخ / إبراهيم المعمرى رئيس لجنة التنمية والمالية بالمجلس المحلي في المحافظة. الانتخابات جوهر الديمقراطية وقضية العصر وشرط هام لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والسلام الاجتماعي وهو ما يديره اليمنيون ويعونه جيداً ومن خلاله ينظرون إلى أهمية الاستحقاق الدستوري القادم ليشارك كل مواطن في انتخاب من يريده ممثلاً له في مجلس النواب أو المجالس المحلية أو الرئاسة فالدستور اليمني منح الشعب هذا الحق ولا يمكن لحزب أو تنظيم سياسي أو أي جماعة أو فرد أن يصادر أو يعرقل هذا الحق أو غيره من الحقوق السياسية التي كفلها الدستور للشعب شعبنا اليمني مع الاستعداد للانتخابات النيابية القادمة وممارسة هذا الاستحقاق، وهذا ما نأمل أن يتم في موعده في السابع والعشرين من أبريل 2011م واضطلاح على مواطن يعني واع بدوره لان الانتخابات ضمانة لتنمية الديمقراطية.

### المنافسة الشريفة

وقال الأخ / عرفات يوسف مكي - مذيع بإذاعة الحديدية: هناك عبارة تقول: «من أراد أن يسير مستقيماً في طريق معوج فعليه أن يهدم بيوتاً عديدة». وبما أن الشعب اليمني يستعد لممارسة حقه الدستوري المتمثل في الانتخابات النيابية القادمة فمن العدل الإشارة إلى أهمية دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في إنجاح عملية التهيئة والإعداد ليوم الاقتراع من خلال احترام نصوص الدستور ومواد القوانين النافذة وتحري العقلائية بتعزيز مواقفها داخل المجتمع والتي تتحدد عملياً بمدى وجودها في البرلمان ولابد من احترام إرادة وقناعة الناخبين التي تقر صير منافسة.

### الصورة المشوهة

واختتم الحديث الأخ / غمدان محمد عبدالله أبو علي - مراسل صحيفة (أخبار اليوم) في المحافظة: بعين مجردة ينظر الناس إلى الصورة المشوهة التي يرسمها خيال أحزاب اللقاء المشترك للجمهورية السياسية التي تجري اليوم ويستعيدون بالله تعالى من تجاهل هذه الأحزاب لوعي الإنسان الواثق بأن الانتخابات استحقاق ديمقراطي لا يد منه ولا يجادل فيه إلا من يجهل أن الابتكارات والمعجزات في عصرنا باتت حالة يومية مادام كل نفس له معنيه وقيمة والعام الحالي سيكون فاتحة خير لمرحلة ديمقراطية جديدة..

## الانتخابات النيابية ضمان لحل مشاكل البلد

### الرؤية المشتركة

وعبر الأخ/ خالد عبدالله فكري مدير الشؤون الإدارية بالمؤسسة المحلية للمياه بالقول:

إن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها نهاية إبريل القادم استحقاق ديمقراطي ومن المستحيل التراجع عنه لأن الخيار الديمقراطي نهج شعبي والحجر الزاوية لدولة 22م من مايو 1990م وعلى المواطنين التفاعل الإيجابي مع هذا الحدث الهام فمن حقهم دستورياً وقانونياً اختيار من يمثلهم في المجلس النيابي التشريعي بكل حرية دون أي ضغوطات أو وصاية من أحد وهذه أمور لا تحتاج التحاور أو النقاش أما الأصوات النشاز الداعية إلى عرقلة إجراء الانتخابات فلا معنى لها أبداً لأنها تعرف قبل غيرها أن الناخب لن يصوت لها وهي حقيقة لا غبار عليها لذلك يلجأ اللقاء المشترك الذي يتخبط في سياساته إلى هذه الدعوات، ولم يتجرأ حتى على مجرد المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله ومن ثم الخروج برؤية مشتركة لحلحلة القضايا العالقة وقد قدم الكثير من التنازلات مقابلها فإذا بهم يشيخون الوجه عن التزامهم في اتفاق فبراير ويعيدون الكرة وبكل سلاطة فيما يتعلق بالاتفاق الأخير وفي حقيقة الأمر أن قضايا الوطن لا تهتمهم في شيء.

### التعددية السياسية

وأكد الأخ/ يحيى عبدالخالق المرتضى - مدير الشؤون المالية بمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية بالقول:

تعد الانتخابات بكافة مستوياتها وما تقدم عليه من حقوق دستورية وقانونية للمواطنين أفراداً وتنظيمات سياسية في المجتمع الوجه الأبرز للديمقراطية، فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية تنمو وتتطور دون ممارستها، واليمن بلد انتعج الديمقراطية والتعددية السياسية منذ إعادة تحقيق وحدته المباركة في 22 من مايو 1990م والآن أمام اليمنيين استحقاق دستوري مهم يتمثل في الانتخابات البرلمانية في الـ 27 من إبريل القادم والذي أصبح يوماً مميزاً ومناسبة عظيمة اقترنت بأول انتخابات نيابية حرة ونزيهة ومباشرة، وهذا الاستحقاق الدستوري ينبغي على الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تكون في غاية الحرص على العمل الجاد والمسؤول لإنجاح إجرائه والمشاركة فيه في موعده.

### إرساء مبدأ الديمقراطية

وأضاف الأخ / ثابت المصري - مدير المبيعات بشركة يمن كنداسة لخدمات المياه في المحافظة. عندما قام أعضاء البرلمان بمناقشة قانون الانتخابات ورفعها إلى رئيس الجمهورية وصدر به قرار جمهوري بدأت أحزاب اللقاء المشترك بالتهديدات والاعتصامات والتصريحات تارة بأن ذلك سيؤدي إلى حرب

دول العالم تحتمك إلى ثلاثة مرتكزات أساسية: أولها الاحتكام إلى الشعب وإرادته في صناديق الاقتراع وثانيها الالتزام بالدستور والقوانين النافذة وثالثها الأمتثال لما يصدر عن مؤسسات الدولة الشرعية باعتبارها المؤسسات المعنية بالحفاظ على الثوابت الوطنية والسلم الاجتماعي وصون الأمن والاستقرار وحماية النظام العام والأسس الدستورية والقانونية التي تعد المرجعية للجميع والتي لا يحق لحزب أو فرد مهما كانت مكانته الخروج عليها ومن خلال هذه المرتكزات تطورت التجارب الديمقراطية وتعززت مفاهيمها وترسخت قيمها وأخلاقياتها وتجاوزت العوامل العارضة التي تعترض طريقها الناتجة أحياناً عن ضعف الثقافة أو قصور الوعي بمفاهيمها.

### الاتجاه المعاكس

وأكد الأخ/ شرف الجوفي مدير عام المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم: إن الأحزاب التي نجدها اليوم تسير في الاتجاه المعاكس توهمت أنها وصية على هذا الشعب وجنحت بقصد أو بدون قصد وبوعي أو من دون وعي إلى منح نفسها حقاً لا تملكه بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بطرح نفسها بدلاً عن الشعب وبدلاً عن مؤسساته الدستورية وبدلاً عن الأغلبية التي منحها الشعب ثقته لتسيير شؤونه وتطبيق القانون على جميع أبناء المجتمع وعلى أساس المساواة في الحقوق والواجبات وحماية مصالحه ونسجيه الاجتماعي والحفاظ على أمنه واستقراره والدفاع عن سيادته ووحدته تراهي الوطني ومثل هذه الملكيات غير المسبوقه في أي تجربة ديمقراطية في العالم ولا في أية معارضة على نطاق المجتمع الإنساني لاشك أنها كانت سبباً مباشراً في حالة التناقض التي تعيشها أحزاب اللقاء المشترك في بلادنا ولم تذخر حكمة أو اتخاذ أية وسيلة من أجل تعطيل الاستحقاق الديمقراطي القادم المتمثل بالانتخابات النيابية.

### الإصلاح السياسي

وتابع الحديث الأخ/ علي عبدالله فكري مدير عام المعهد الوطني للعلوم الإدارية بالقول: تعتبر الانتخابات البرلمانية القادمة علامة فارقة في تاريخ الانتخابات البرلمانية منذ الأخذ بالتعددية السياسية في الثاني والعشرين من مايو عام 1990م فيجانب آثارها المستقبلية الإيجابية المحتملة على عملية الإصلاح السياسي فإنها ستكشف ولو بصورة نسبية عن الأبعاد الحقيقية لخريطة القوى السياسية. وهذه الانتخابات التي نتحدث عنها تحتاج إلى المشاركة من قبل الجميع خاصة المعارضة التي أصبحت اليوم للأسف تشكل قيدا على الانتخابات وأضحت محصلة العمل السياسي عمداً ومع ذلك فإننا مازلنا نأمل بأن تشارك فيها على اعتبار أن الوجه السياسي للنظام لا يظهر إلا بتلك العلاقة الوجودية بين الحزب الحاكم والمعارضة ولا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن البرلمان القادم بدون عدد من البرلمانيين الذين لا جدوى منهم سيكون أكثر فاعلية.

### مصلحة الشعب والوطن

وقال الأخ/ خالد عبده مقبل الذبحاني مدير الشؤون الإدارية والمالية بمستشفى السلام للصحة النفسية في المحافظة: كان قرار رئيس الجمهورية - حفظه الله - بتأجيل الانتخابات من أبريل 2009م إلى أبريل 2011م بناء على رغبة اللقاء المشترك من أجل إعادة ترتيب أوراقهم ومراجعة حساباتهم لتقديم مصلحة الوطن والشعب على مصالحهم الحزبية والشخصية، لكنهم طوال مدة التأجيل التي تكاد أن تنتهي لم تعرف ماذا يريدون وما هي مطالبهم وشروطهم ومن أجل من وما الأهداف منها؟ وكانهم هم الشعب والبرلمان والأحزاب، فإذا كان مشروعهم من أجل الشعب فلماذا لا يحتكمون إليه ويسلمون بقراره دون مطالب أو شروط.. ثم ماذا بعد التأجيل؟ ألم يسأل المشترك نفسه هذا السؤال؟ أم أنهم يسعون إلى مصادرة حق الشعب وإدخال البلاد في فراخ دستوري!!

فالانتخابات هي احتكام الأحزاب السياسية إلى الشعب وليس إلى أنفسهم ومطالبهم وشروطهم ويجب أن تعرف أحزاب اللقاء المشترك أن

### قانونية الانتخابات

بداية تحدث المفكر والأديب/ محمد عبد الوهاب من مديرية زيد بالقول:

مجلس النواب أقر قانون الانتخابات المعدل والجديد وصدر بقرار جمهوري، وتبعاً لذلك تمت إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بحيث صارت من قضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف بدلاً من اللجنة السابقة التي تم تشكيلها على أساس التمثيل الحزبي، كل ذلك في إطار الإعداد والاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في السابع والعشرين من أبريل 2011م عملاً بدستور الجمهورية اليمنية الذي ينص على أن فترة مجلس النواب هي ست سنوات حسب المادة الدستورية (65) التي تنص على أن (مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وبدعوة رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً) إذن فالإعداد والاستعداد للانتخابات ليس انتهاكاً للدستور كما تقول المعارضة - المشترك - لكنها على العكس عمل والالتزام بالدستور.

### الحق الدستوري

وأكد/ محمد حمود عبدالملك الحمادي مدير الإدارة المالية بجمرك ميناء الحديدية إن تعديل أو إصدار قانون انتخابات جديد بموجبه تشكل لجنة جديدة للانتخابات ليس مخالفة للدستور وإنما هو حق دستوري لمجلس النواب حسب المادة (85) من الدستور التي تنص على أنه لعوض مجلس النواب والحكومة حق اقتراح القوانين واقتراح تعديلاتها وللمجلس البث حسب هذه المادة في القانون أو التعديل ومناقشة ذلك وإقراره بالحصول على الأغلبية المطلوبة وحسب الدستور يرفع إلى رئيس الجمهورية ليصدر بقرار جمهوري عملاً بالدستور وإذا لم يصدره خلال (30) يوماً صار القانون نافذاً أيضاً بحكم الدستور ولا أدري كيف تعتبر المعارضة (أحزاب المشترك) أن ذلك مخالف وانتهاكاً للدستور - أم أنها لم تطلع عليه؟ أم تتجاهل وتضلل الشارع؟

### احترام الرأي والرأي الآخر

وقال الأخ/ عبدالاله مكي - مدير عام مكتب الثروة السمكية في المحافظة: إننا دولة ديمقراطية بنيت على التعددية السياسية واحترام الرأي والرأي الآخر مهما كانت نتائجها وبالتالي إذا كانت أحزاب المشترك ستقاطع الانتخابات البرلمانية المقبلة فهذا شأنها لكننا كمواطنين أيضاً لنا حقوق في المطالبة والمشاركة في هذا الاستحقاق الديمقراطي ونؤكد أننا مع إجراء الانتخابات النيابية في موعدها من دون تأخير.. والإذعان لمطالب المشترك في الانتخابات القادمة ما هو إلا مؤامرة للإساءة إلى سمعة اليمن ديمقراطياً وسيؤدي إلى احتقان الشارع وغضبه فلا مجال لمصادرة حقوق الشعب التي كفلها الدستور والقانون.

### الحق القانوني والدستوري

قال الأخ/ محمد سعيد نائب المدير الفني - مدير الوحدة التنفيذية للمشاريع بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي على الجميع أن يفهم أن اليمن أصبحت من الدول المتقدمة ديمقراطياً فديمقراطيتنا في وضعها الراهن لا تختلف كثيراً عن الديمقراطيات التي لها تاريخ طويل إذا فلا يجوز أن نفرط فيها وننجر إلى الأصوات النشاز التي تعبر عن عجزها على مواكبة العصر ومتطلباته السياسية والفكرية فأحزاب المشترك هدفهم معروف ومكشوف لدى الجميع، كما أننا في غاية السعادة لقرار تشكيل أعضاء اللجنة العليا للانتخابات التي جاء تكوينها من القضاة لأن ذلك يعتبر في نظري خطوة مهمة من شأنها أن تحدث تحولاً في المسار الديمقراطي لليمن واليمنيين وعلى كافة الشرائح الاجتماعية في وطن الـ 22 من مايو أن يشاركوا في الانتخابات النيابية القادمة ويمارسوا حقهم القانوني الذي كفله لهم الدستور.

### الالتزام بالدستور والقانون

وقال الدكتور/ حسين عمر أبوبكر قاضي - رئيس جامعة الحديدية: مهما تنوعت أشكال الديمقراطية فإن أساليب ممارستها في مختلف